

من الواقع الاقتصادي

## وزارة النفط

عباس الفالبي

غابت وزارة النفط عن مؤتمر المدى الاقتصادي الاول الذي انعقد في يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان الماضي على الرغم من الدعوة المبكرة الموجهة للوزارة التي تتمثل الجهة القطاعية الاهم المسؤولة عن القطاع النفطي، حيث اصلحتنا بنطاقها الاعادي عاصم جهازه ومساعده مرتضى الباجي وابنها بحثيات المؤتمر ووواده، فلم ترتب اي اشارة للمشاركة او مسوغات عدم المشاركة على الرغم من أهمية مشاركة احد خبراء الوزارة بورقة عمل تبين رؤية الوزارة وسترتقيتها للقطاع النفطي.

وحيث ان المؤسسات الاعادية والحكومية الاخرى شاركت باربعية بحث حول هذا القطاع المهم كان الامر بالوزارة ان تشارك في اعمال المؤتمر من أجل تكامل الرؤى حول القطاع النفطي الذي يعد عصب الاقتصاد الوطني لاسيما ان الوزارة عقدت جولتي تراخيص غازية على الاهمية سعيا لتطوير الانتاج والتتصدير وسط لغز كبير اثير حول مدى شرعية وقانونية وجودى هذه التراخيص التي شهدت شاربات كبريات الشركات النفطية العالمية وفي حقول مهمه ايضا وبعضا يعى من اكبر المقول ليس في العراق فحسب بل في المنطقة الشرق الأوسط باجعلها.

ويبقى السؤال الاهم، ما المسوغات والبرارات من عدم المشاركة في مؤتمر موسوع جل حمور الطاقة من اهم محواره فضلاً عن الحضور الرسمي والاعلامي والاكاديمي والتخويي الكبير، واذا ما عارفنا اتفاقي في (المدى) حر صبا وبوت مبكرا على مشاركة وزارة واراء النفط المنظم انتشاره انه ليس لدينا اي همة تقطع او خلاف مع هذه الوزارة، الا اذا ما كان لدى رؤيتها رأي معين بودتنا تووضحه ان اطلع على الموقف الوجيه للوزارة، او اذا كان له ناطقها الاعلامي مراجحة معينة في التعامل مع المؤسسات الاعادية، وتعامل عدم اذنها مع هذه المعاذه، ويقوينا انه يعرف جيدا ان الاعلامي لا ينتسب الى المراجحة بقدر ما توطنه المبنية والحرافية العالمية والوقوف على واحده من جميع المؤسسات الاعلامية.

وفي الوقت الذي تؤكده اتفاقي على درامية ومعرفة ثامة ان الوزاره اخذت بالخطوات والقرارات الرافقة للدعوه الى المشاركة في ندوتها ومؤتمرتها القائمه وسنعمل على توجيه المعاوه لهم بخصوص اطلاقا من قناعتني بضرورة مشاركته في مثل هكذا مؤتمرات وملتقيات اختصاصية متخصصة تشيع الثقافة والمعرفة الاقتصادية والوقوف عند اهم الاختلالات سعيا لتشخيص الحلول الناجحة والسرعه لها ووضعها امام اصحاب القرار السياسي والاقتصادي.

abbas.abbas80@yahoo.com

## ارتفاع المبيعات في مزاد العملة إلى ١٦٠ مليون دولار



في المزاد باي عروض لشراء الدولار، علماً إن البنك المركزي (١٣) ديناراً لكل دولار مع خصم (٨) ديناراً لكل دولار عن المبالغ المنشورة.

العربي يتقاضى عمولة عشر المشاركة

الدولار بضمونها عمولة البنك البالغة

٥ ديناراً لكل دولار.

والمحت النشرة الى عدم تقديم

المصارف الثمانية عشر المشاركة

الدولار بضمونها عمولة عشر المشاركة